دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية في المنطقة العربية

AN ANALYTICAL STUDY OF HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS IN THE ARAB REGION

ط د سمية بن عمورة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02

الجزائر

soumia.benamoura@yahoo.fr

د رشيد هولي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة–

الجزائر

Rachidhoulitaher@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع مؤشرات التنمية البشرية في بعض بلدان المنطقة العربية منذ بداية الألفية، وباستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، توصلنا إلى أن كل من الجزائر وتونس والمغرب وقطر والأردن ولبنان حققت تحسنا واضحة وإن كانت متباينة ومتفاوتة، سواء ضمن مؤشر التنمية البشرية ومؤشراته الجزئية (التعليم والصحة والدخل الفردي)، أو ضمن مؤشراته التكميلية التي تعبر عن جانب التمكين والمشاركة في النشاطات الاقتصادية والسياسية، والمساواة بين الجنسين، والفقر متعدد الأبعاد، وذلك بفضل إعدادها وتنفيذها مجموعة من الاستراتيجيات التنموية الخاصة بها، ومن أهم توصياتنا: ضرورة الاهتمام أكثر بوضع استراتيجيات تنموية يكون فيها الانسان محورا رئيسيا منها، مع وجوب القضاء على العراقيل التي قد تواجهها من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التعليم، الصحة، البلدان العربية.

Résumé:

Cette recherche a l'objectif d'analyser la réalité des indices de développement humain dans certains pays de la région arabe depuis le début du millénaire.et en utilisant la méthode descriptif et analytique, nous avons trouvé que l'Algérie, la Tunisie, le Maroc, le Qatar, la Jordanie et le Liban ont réalisé une amélioration claire mais différenciée, dans l'indice de développement humain et dans ses indices partielles. (Éducation, santé et revenu par habitant), ou dans ses indices complémentaires d'autonomisation et de participation aux activités économiques et politiques, d'égalité des sexes et de pauvreté multidimensionnelle, grâce à la préparation et à la mise en place de ses propres stratégies de développement. Nos recommandations La nécessité de donner plus d'attention à l'élaboration des stratégies de développement dans lesquelles l' être humain est au centre de leurs préoccupations, avec la nécessité d'éliminer les obstacles pouvant être rencontrés pour parvenir à un développement humain durable.

Mots-clés: développement humain, éducation, santé, pays arabes.

1.مقدمة:

يعتبر تحسين مؤشرات التنمية البشرية من التوجهات الحديثة التي تسعى لتحقيقها معظم حكومات دول العالم في الوقت الحاضر، لما يناله هذا الجانب من أهمية قصوى في الوقت الراهن ضمن الاهتمامات الرئيسية للعديد من المنظمات الدولية العالمية والعربية، خصوصا التوجهات الحديثة لمنظمة الأمم المتحدة ضمن برنامجها الانمائي وما تقوم بإصداره من تقارير سنوية للتنمية البشرية وترتب الدول فيه وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي وضعته مع حلول عام 1990، الذي يضم مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة والدخل الفردي، بالإضافة لمؤشرات أخرى تعبر عن تمكين الفرد وتعزيز مشاركاته الاقتصادية والسياسية وضمان المساواة. وفي إطار السعي نحو تحسين مؤشرات التنمية البشرية بها أو تحقيقها لهذه الأهداف العالمية في بعدها الإنساني، اتخذت الدول العربية عموما عدة مبادرات نحو تحسين مستويات التنمية البشرية ومختلف جوانب الحياة باتباعها لمجموعة من الاستراتيجيات التنموية منذ بداية الألفية، وقد كان لترقية حياة الفرد وتنمية قدراته التعليمية والصحية وتوفير فرص العمل ومحاربة جميع أوجه الفقر الأهمية الكبرى التي تمحورت حولها الاستراتيجيات التي اتخذتها مختلف الدول العربية عموما والجزائر خاصة.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق تتبلور اشكالية هذا البحث من خلال السؤال الجوهري التالي:

"ما هو واقع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة العربية منذ بداية الألفية الحالية؟"

أهداف البحث: نهدف أساسا من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإلمام بمفهوم وأبعاد التنمية البشرية لدى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP [1]، والتعرف على أهم الاستراتيجيات الحديثة على هذا الصعيد لبعض البلدان العربية، ومعرفة واقع مؤشرات التنمية البشرية فيها منذ بداية الألفية.

منهج البحث: سنقوم باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي عند وصف وعرض أهم الاستراتيجيات التنموية المتبعة لبعض البلدان العربية وموقع التنمية البشرية منها بمختلف مؤشراتها سوآءا مؤشر IDH وعناصره الجزئية، أم المؤشرات التكميلية له، وتحليلنا لواقع مستوياتها بين الدول العربية، والبحث في أسباب اختلافها.

محاور البحث: للإجابة عن الاشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف البحثية، قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

التنمية البشرية – المفهوم والتطور التاريخي لمؤشرات قياسه–؛

الجهود الإنمائية لبعض الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية؛

واقع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة العربية للفترة 2000–2017.

2. التنمية البشرية – المفهوم والتطور التاريخي لمؤشرات قياسه–؛

شهد مفهوم التنمية مع مرور الزمن ومن خلال نظريات النمو والتنمية الاقتصادية تطورا كبيرا ليستقر حول عدة مفاهيم معاصرة، اعتبرت كامتداد للتنمية الاقتصادية مثل: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية المستدامة، حيث تغطي هذه المفاهيم حيزا هاما للأبعاد الاجتماعية التي تتعلق بالرفاه وتحسين مستوى معيشة الأفراد بمختلف الجوانب التعليمية والصحية، واعتبر الإنسان فيها ركيزة هامة ومحور أساسي تتقدم بتنميته العديد من الدول، ومحاربة بذلك كل أوجه الفقر البشري، وبهذا اعتبرها الإنسان استثمارا هاما ومحفزا للنمو والتقدم حسب ما أثبته العديد من النظريات الحديثة أو تجارب العديد من الدول التي قامت بتكثيف عمليات الاستثمار الموجه له بما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري. وقد أخذ مفهوم التنمية البشرية هو الآخر تطورا ملحوظا وتوسعا هاما نتيجة للجهود المبذولة على هذا الصعيد، من أجل أن يكون معبرا عن مضمونه على أحسن وجه، فامتدت أبعاده إلى بعض الجوانب الاقتصادية والسياسية كالقدرة على المشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية واتسع المفهوم ليشمل مختلف خيارات وجوانب الحياة البشرية (الحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية).

2.1 مفهوم التنمية البشرية: دعا البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في سنة 1990 إلى دمج حقوق الانسان مع التنمية من خلال استخدام مدخل في برامج التنمية HRBA[2]، وذلك بالتركيز على حقوق الإنسان من خلال السعي نحو تحقيق هدفين أساسين هما: تقديم إطار للسياسات والبرامج، وتحديد حد أدنى للمطالب المشروعة لأصحاب الحقوق وحد أدنى من الالتزامات للجهات المسؤولة[3]، وتعرف التنمية البشرية بأنها توسع خيارات الأفراد، فيعيشون حياة صحية مديدة ويحصلون على التعليم ويتمتعون بمستوى معيشي لائق[4]، وتم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية IDH[5] منذ صدور أول تقرير للتنمية البشرية من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 1990 والذي يأخذ بعين الاعتبار ضمن حسابه 03 أبعاد رئيسية هي[6]: البعد الصحي (ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة)، البعد التعليمي (ويقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وبمجموع الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي)، المستوى المعيشي (يقاس بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد). ويتم حساب هذا المؤشر ضمن تقارير التنمية البشرية الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2009 وفق الصيغة التالية[7]:

$$HDI = \frac{1}{3}IV + \frac{1}{3}IE + \frac{1}{3}IGDP$$

حيث: IV: مؤشر الصحة (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة)، IE: مؤشر التعليم، $IGDP$: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وبالإضافة إلى هذا المؤشر الرئيسي المتمثل في مؤشر التنمية البشرية IDH يوجد عدة مؤشرات مكملة:

- مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس: يعمل هذا المؤشر على معالجة وإكمال بعض الجوانب التي عانى مؤشر التنمية البشرية من نقص فيها وغفل عن مسألة النوع والمساواة بين الرجل والمرأة وتوزيع هذه القدرات فيما بينهم، فيقيس هذا الدليل الإنجاز الذي تم تحقيقه من حيث القدرات الأساسية الثلاثة التي يقيسها دليل التنمية البشرية (التعليم والصحة والدخل،) ويأخذ هذا الدليل بالاعتبار عدم المساواة في الإنجاز بين الرجل والمرأة، فتنخفض قيمة هذا الدليل عندما يزداد التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة[8].

- مؤشر التمكين الجنساني: حيث يهتم بقياس مدى مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال حصصها في الوظائف الإدارية والمهنية وحصتها من المقاعد البرلمانية.

- مؤشر الفقر البشري: يقيس مدى حرمان شرائح المجتمع من الجوانب الأساسية لحياة الانسان من تعليم وصحة ومياه نظيفة وتغذية وسكن، وهذا المؤشر يقيس مستويات الحرمان في نفس الأبعاد التي يقيس مؤشر التنمية البشرية مستويات الانجاز فيها. كما أن هذا المؤشر يختلف قياسه بين الدول النامية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، نظرا لمستويات النمو والتقدم فيها، والتي تنعكس أساسا على الفرد والمجتمع، فلا يمكن أن يعبر مستوى الفقر وطبيعته في الدول المتقدمة عن نفس المستوى وطبيعته في الدول النامية، بل يمكن أن يدرجه العديد في فئة الرفاه وذلك وفقا لطبيعة وكيفية حساب هذا المؤشر.

وتمكن هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين، والتطور المحقق والآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة، كما أنه يغطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الفردية والحريات العامة [9].

2.2 التنمية البشرية المستدامة وتعديلات ما بعد سنة 2010 لمؤشر IDH: أطلق البرنامج الانمائي للأمم المتحدة سنة 1993 رؤية جديدة للتنمية بعنوان "التنمية البشرية المستدامة"، التي تضع الانسان على رأس أولوياتها وتنسج التنمية حوله من خلال التأكيد على أن الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم، فيعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1993 على أنها: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"، وهذا يعني الاستثمار في القدرات البشرية (تعليم وصحة وكل ما يمكنه من العمل على نحو منتج وخلاق)، من أجل الناس بمعنى من أجل كفالة توزيع ثمار النمو المحقق بعدالة، بواسطة الناس بمعنى إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها[10]، كما أن تقرير سنة 1994 وسع وفصل فيها بشكل أدق على النحو التالي: "التنمية البشرية المستدامة هي تنمية موالية للشعب وموالية لفرص العمل وموالية للبيئة" [11]، وأشار إلى أنها نموذج يمكّن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع المجالات، مع حماية خيارات وحق الأجيال القادمة وعدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية

اللازمة في دعم التنمية مستقبلا [12]. وتجدر بنا الإشارة إلى أن تقارير التنمية البشرية لا تزال إلى يومنا هذا تناقش قضايا التنمية البشرية ضمن مفهوم الاستدامة سعيا نحو تطوير مفهومها على شكل أنسب وكاف ليعكس مضمونه مفهومه، من أجل تكوين رؤى جديدة للتنمية البشرية المستدامة تتناسب مع متطلبات العصر ومظاهره، لكن مع الحفاظ على محورها الأساسي المتمثل في تنمية متواصلة للإنسان بما يفيد جميع الأبعاد والأجيال ويوفر حياة كريمة للجميع، و أهم ما يثبت ذلك هو كل من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 بعنوان "الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع" وكذا تقرير عام 2015 بعنوان "التنمية البشرية تنمية في كل عمل" ثم تقرير عام 2016 بعنوان "تنمية للجميع".

وبالإضافة إلى التنوع في مواضيع تقارير التنمية البشرية وربطها بالاستدامة، فقد تم إحداث عدة تغييرات رئيسية منذ عام 2010 في كيفية ومنهجية حساب مؤشر التنمية البشرية وبعض المؤشرات المكملة الأخرى، حيث تم ما يلي [13]:

- الجمع بين السنوات المتوقعة والمتوسطة للدراسة بالنسبة للسكان البالغين 25 سنة فما فوق باستخدام المتوسط الهندسي غير المرجح؛
- المستوى المعيشي: حلت الإيرادات محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعدل بالقوة الشرائية؛
- غيّر مؤشر التنمية البشرية الجديد بعض الحدود الدنيا والعليا التي استخدمت سابقا خلال الفترة 2009-1990 عند حساب قيم الأبعاد وبناء المؤشر، وكذلك تم التغيير في منهجية بنائه، حيث عرفت الصيغة الجديدة تحسنا كبيرا مقارنة بالصيغة الجديدة.

ويتم حساب هذا المؤشر ضمن تقارير التنمية البشرية الممتدة مبعد سنة 2010 وفق الصيغة التالية [14]:

$$\text{دليل التنمية البشرية} = \sqrt[3]{\text{دليل الصحة} * \text{دليل التعليم} * \text{دليل العمر المتوقع}}$$

- تم تغيير المؤشرات المكملة السابقة وأصبحت على النحو التالي [15]: مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة؛ مؤشر الفوارق بين الجنسين؛ دليل الفقر متعدد الأبعاد.

3. الجهود الإنمائية لبعض الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية

اعتمدت العديد من البلدان العربية على عدة خطط إنمائية وطنية بغرض إحراز التقدم في أهدافها للألفية وأهداف التنمية المستدامة المزمع تنفيذها خلال السنوات القادمة، وقد كان للجانب البشري حيزا هاما ضمنها من أجل تنميته وتطويره، خصوصا ما تعلق منها بالجانب التعليمي والصحي.

1.3 الاستراتيجية الإنمائية الحديثة لبعض الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية: يشير التقرير العربي للتنمية المستدامة لسنة 2015 الصادر عن الأمم المتحدة إلى أهم النماذج التنموية التي اتخذتها

عدة دول عربية من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموما، وتحسين مستويات التنمية البشرية بها خصوصا، ويمكن إيجازها كما يلي[16]:

أ- الاستراتيجية الإنمائية الوطنية بتونس وموقع التنمية البشرية منها: في ظل تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة في تونس تم إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة بين عامي 2012-2014، ومخطط التنمية المستدامة بين سنتي 2016 و2020، وتتطرق هذه الاستراتيجية إلى 06 محاور رئيسية، ما يعتني منها بالتنمية البشرية يشمل تحسين جودة الحياة ومقاومة الازعاجات، التهيئة الترابية والمدينة والنقل، التربية والتجديد والتصرف المعرفي.

ب- عملية التخطيط المتعددة المستويات في قطر وموقع التنمية البشرية منها: تم وضع إطار تخطيطي طويل الأجل (الرؤية الوطنية لسنة 2030)، وخطة عمل متوسطة الأجل (استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2011-2016)، واستراتيجيات قطاعية متوسطة الأجل، وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تنسيق الاستراتيجيات القطاعية، وتحتل قطاعات التعليم والصحة جانبا هاما وأولي ضمنها.

ويمثل ركن التنمية البشرية الركن الأول والرئيسي ضمن أركان رؤية قطر لسنة 2030 (إلى جانب الركن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، ويسعى هذا الركن إلى تمكين الشعب القطري كي يتسنى له الحفاظ على النمو في بلاده وتعزيزه. ويتطلب هذا تحقيق المزيد من التطور في مجالات التعليم والرعاية الصحية والقوة العاملة بوجه عام. فتحاول قطر أن تواصل التوسع في بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وإيمانًا منها بأن التعليم هو المقياس الأول، تعمل قطر بقوة على تطوير نظامها التعليمي ليضاهي أفضل الأنظمة في العالم بل ويتفوق عليها في بعض الأحوال. وفي هذا الشأن، تتولى مؤسسة قطر قيادة الكثير من الإصلاحات في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، وأيضًا في مجال البحث العلمي، والمجالات الثقافية والفكرية.

ولأن رخاء أي دولة يعتمد بالأساس على صحة شعبها، تهدف قطر إلى تطوير نظام شامل وفعال للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويكون متاح لجميع المواطنين بأسعار يمكن تحملها. ولتلبية احتياجات قطر من الكوادر البشرية في المستقبل، تقوم الدولة بتطبيق سياسة التقطير التي تهدف إلى زيادة نسبة القطريين في قوة العمل، وتعزيز قدرات المواطنين من خلال توفير فرص التحسين والإصلاح[17].

ج- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب وموقع التنمية البشرية منها: تستند الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب إلى أربعة مبادئ رئيسية يكون للمبادئ المتعلقة بتحقيق التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي الجانب الأبرز من خلال وضع سياسات لازمة للحد

من الفوارق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم المجاني والجيد، وينبغي أيضا أن تستهدف خططا للحد من الفقر لا سيما بالأرياف، بالإضافة إلى تطوير الثقافة وتحقيق كفاءة للاقتصاد وحماية البيئة.

د– الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في لبنان وموقع التنمية البشرية منها: في إطار إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية ، تقوم الحكومة اللبنانية على وضع استراتيجيات للقطاعات الرئيسية مثل التنمية الاجتماعية وتخطيط الأراضي وحقوق الانسان والتطور الصناعي، وقد حددت أهداف تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة تتمثل أساسا في تطوير رأس المال البشري والقوى العاملة وفقا للمعايير الدولية، وتوطيد التماسك الاجتماعي وتأمين الضروريات اليومية، بالإضافة إلى تشجيع النمو والاقتصاد وصون التراث الطبيعي والثقافي والحوكمة.

هـ– اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن ومهامها على صعيد التنمية البشرية: أنشأت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن عام 2002، وتشكل ثلاث لجان فرعية لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإعداد تقارير دورية وحملات لزيادة الوعي، هذه الأخيرة تحظى بارتباط هام جدا بما يتعلق بالجانب الإنساني وكل المنافع التي يتلقاها الإنسان ضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و– البرامج التنموية الممتدة 2000–2014 في الجزائر ونصيب التنمية البشرية منها: شرعت الجزائر في بداية الألفية الثالثة كنتيجة لارتفاع أسعار البترول التي أحدثت وفرة مالية في تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية، باتباع سياسة انفاقية توسعية ذات النهج الكينزي، سميت هذه الاستثمارات العمومية المنفذة ببرامج الانعاش الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في برنامج الانعاش الاقتصادي الممتد 2001–2004، والبرنامج التكميلي الممتد من 2005–2009، وبرنامج توطيد النمو الممتد من 2010–2014، مخصصة لمحور التنمية البشرية مبالغ مالية ضخمة واعتبر بذلك المحور الرئيسي ضمن هذه البرامج، لما تناله قطاعات التعليم والصحة والسكن نصيب هاما وكبيرا منها.

2.3 الجهود الانفاقية لبعض الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية: تبعا للجهود التنموية المبذولة من طرف العديد من الدول العربية على صعيد التنمية البشرية، يمكن توضيح حجم النفقات العامة الموجهة لقطاعي التعليم والصحة بها كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور حجم الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم في بعض البلدان العربية

	2015			2016	
	إجمالي الانفاق العام على الصحة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) %	إجمالي الانفاق العام على الصحة (نسبة من اجمالي الانفاق الحكومي) %		إجمالي الانفاق العام على التعليم (نسبة من الدخل القومي الاجمالي) %	إجمالي الانفاق العام على التعليم (نسبة من اجمالي الانفاق الحكومي) %
الجزائر	7.2	8.1	الجزائر	4.3	11.4
تونس	9.1	7	تونس	6.9	26.4
المغرب	5.9	5.8	المغرب	5.2	18.3
الأردن	7.5	13.5	الأردن	3.3	1.5
قطر	2.2	5.8	قطر	3.6	12.7
لبنان	5.9	10.7	لبنان	2.4	8.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018 صندوق النقد العربي، ص ص: 296–301 متوفر على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/jointrep (2019/11/25)

نلاحظ من الجدول اختلافا في نسب النفقات الحكومية التعليمية والصحية الممنوحة لهذين القطاعين في مختلف الدول، وهذا لاختلاف الأهمية النسبية الممنوحة لكل من قطاعي التعليم والصحة إلى باقي القطاعات فيها، كما أنه يعبر عن توجهات هذه الدول ومدى الأولوية التي تمنحها لها ضمن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من طرفها. ويشير صندوق النقد العربي لسنة 2018[18] إلى ارتفاع النفقات الحكومية للتعليم للدول الموضحة في الجدول مقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى، إلا أن هذا الإنفاق يبقى غير فعال، حيث لم يؤد حتى الآن إلى ارتفاع ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة، كما ان معدلات التسرب المدرسي لا تزال مرتفعة في البعض منها، بالإضافة إلى اعتبار أن النفقات العامة التعليمية تتحيز لفائدة التعلم العالي على حساب مراحل التعليم الأخرى، إذ يزيد معدل نصيب الطالب في التعليم العالي من الانفاق مقارنة بالتلميذ في التعليم الابتدائي بحوالي عشرة أضعاف. كما يشير نفس التقرير[19]. إلى ارتفاع النفقات الحكومية للصحة للدول الموضحة في الجدول مقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى، حيث أن القطاع الحكومي فيها لا يزال يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل القطاع الصحي، ما يزيد هذا من المساواة في الولوج إلى الخدمات الطبية دون أن يضمن بالضرورة كفاءتها وجودتها، وبالفعل لا يزال النظام الصحي في العديد من الدول العربية غير فعال، بمعنى أن ارتفاع النفقات العامة الموجهة له لا يقابل زيادة في نوعية وجاذبية المصحات والمستشفيات الموجودة في المنطقة العربية، ما يدفع بالعديد من المواطنين ميسوري الحال إلى السفر إلى الخارج من أجل الاستشفاء.

4. واقع مؤشرات التنمية البشرية في بعض البلدان العربية

سنقوم من خلال هذا المحور بعرض وتحليل كل من مؤشر التنمية البشرية وعناصره الجزئية، والمؤشرات التكميلية له في مجموعة من البلدان العربية.

1.4 تطور مؤشر التنمية البشرية ومؤشراته الجزئية المركبة له: تعتبر التنمية البشرية في الوقت الراهن موردا اقتصاديا واجتماعيا هاما ساهم في تقدم العديد من الدول، ومن أجل إعطاء نظرة عامة حول التنمية البشرية لدى بعض البلدان العربية نقوم بعرض تطور مؤشر IDH من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشر التنمية البشرية في بعض البلدان العربية للفترة 2000-2017

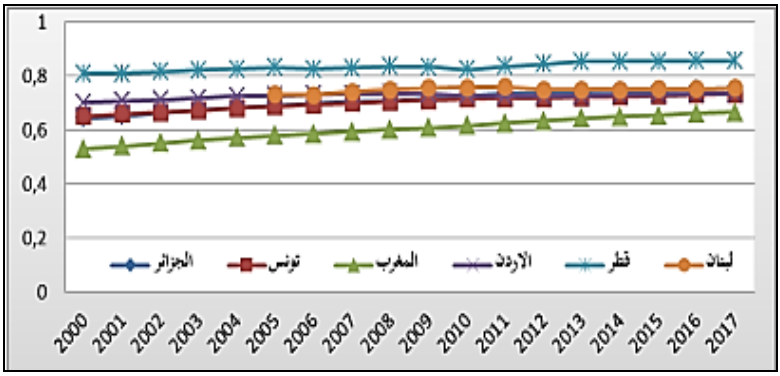

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع هيئة الأمم المتحدة على: http://hdr.undp.org/en/data#

نلاحظ انطلاقا من الشكل أن مؤشر التنمية البشرية يشهد تحسنا ملحوظا في كافة الدول العربية وهذا راجع إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتبعة في سبيل تحقيق أهداف التنمية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، والتي تنعكس إيجابا على مختلف قطاعات التنمية البشرية من تعليم وصحة وتوفير فرص عمل وما يوفره من دخل يضمن كرامة ورفاه معيشة الأفراد، حيث أن دولة قطر تتصدر مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2017 بمستويات تتجاوز 0.8 من أصل 1، نظرا لفاعلية استراتيجيتها التنموية المتمثلة في "رؤية قطر لسنة 2030" وما توجهه من أهمية كبيرة لقطاعي التعليم والصحة وكل ما من شأنه أن ينمي رأس مال البشري بها، ويشجع الابتكار وتطوير المعرفة، تليها لبنان، ثم الأردن والجزائر وتونس، وتبقى في أدنى الترتيب المغرب بمستويات لا تتجاوز 0.667، وهي تصنف ضمن الدول ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية، وبالتالي نقول أن التحسن في مؤشر التنمية البشرية تفسره التحسينات في مؤشراته الجزئية المركبة

له، حيث أصبح الناس في مختلف البلدان أرقى تعلما وأطول عمرا وأوفر فرصا لكسب العيش، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل رقم (02): تطور المؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية لبعض البلدان العربية للفترة 2000-2017

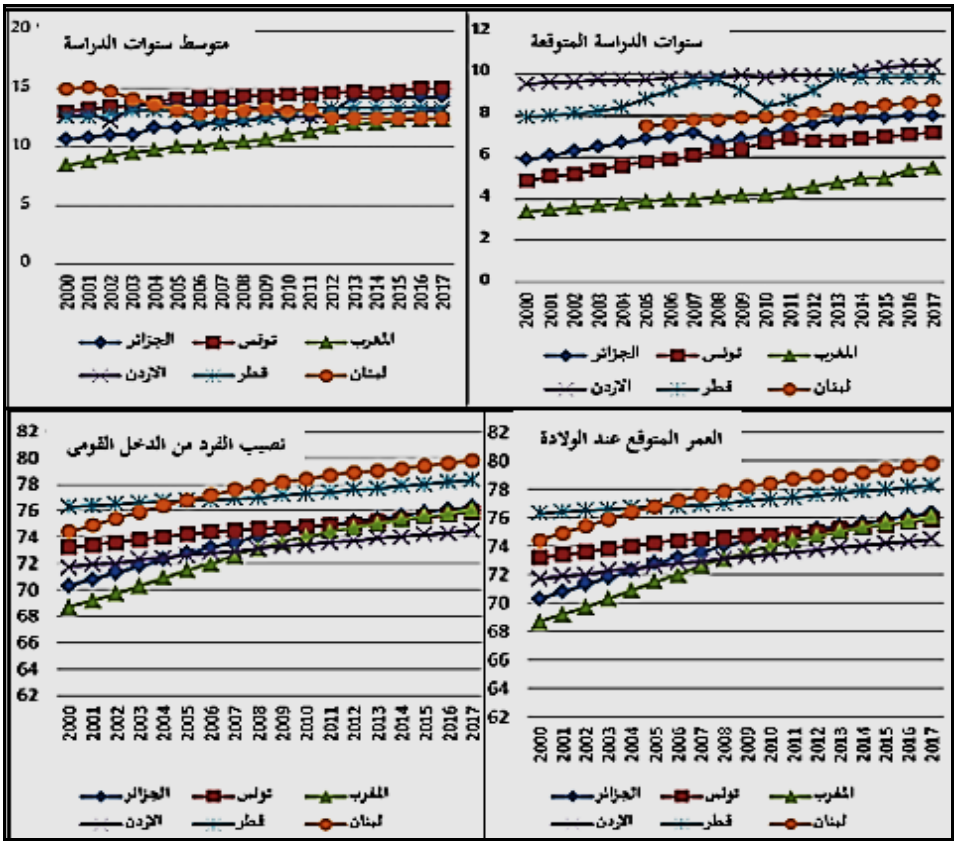

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع هيئة الأمم المتحدة على: http://hdr.undp.org/en/data#

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن المؤشرات الجزئية لمؤشر التنمية البشرية لمختلف البلدان العربية الموضحة محل الدراسة تشهد تحسينات مستمرة ومتواصلة وملحوظة، وهو ما يبرر التحسن السابق في مؤشر IDH، حيث أن مؤشرات متوسط سنوات الدراسة والدخل الفردي والعمر المتوقع مرتفعة في دولة قطر والأردن وهو ما يرفع من مؤشر IDH بها، وهذا راجع إلى فعالية المخططات التنموية المعتمدة والإمكانيات المتوفرة خصوصا بدولة قطر والاهتمام الكبير بهذا الجانب، خصوصا حرصها على ترقية التعليم وتوفيره للجميع وربطه بسوق العمل، والعمل على توفير مناصب شغل بما يرفع من نصيب الفرد من الدخل

القومي وما يحسن من المستوى المعيشي للأفراد، حيث تقوم دولة قطر بتكثيف عمليات الاستثمار في القطاعات التعليمية والصحية ورفع النفقات العامة الموجهة لها باعتبارها ذات أهمية كبيرة بالنسبة له، وبالنظر إلى الأشكال السابقة نلاحظ أن المغرب تحتل مراتب متدنية على كافة المؤشرات وهو يشير إلى ضعف فعالية سياساتها التنموية نحو تحسين التنمية البشرية، ما يجعلها تحتل مستويات متوسطة في دليل التنمية البشرية لا يتجاوز 0.667 من أصل 1. أما بالنسبة للجزائر وتونس فتشهد المؤشرات تحسنا بوتيرة بطيئة ولكن تبقى تصاعدية تشير إلى الفعالية النسبية للجهود المبذولة على هذا الصعيد ضمن برامج الانعاش الاقتصادي الذي أخذت التنمية البشرية حيزا هاما منه في الجزائر، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لاستراتيجيات التنمية المستدامة في تونس. ويساهم الاستقرار السياسي والأمني إلى جانب الجهود المبذولة من طرف الحكومات وسياساتها في تحسين مستويات التنمية البشرية، كما أن غيابه يؤدي إلى تدهور قيمها، كما حصل في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة، وهو ما يومكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (03): تطور مكتسبات أو خسائر مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية

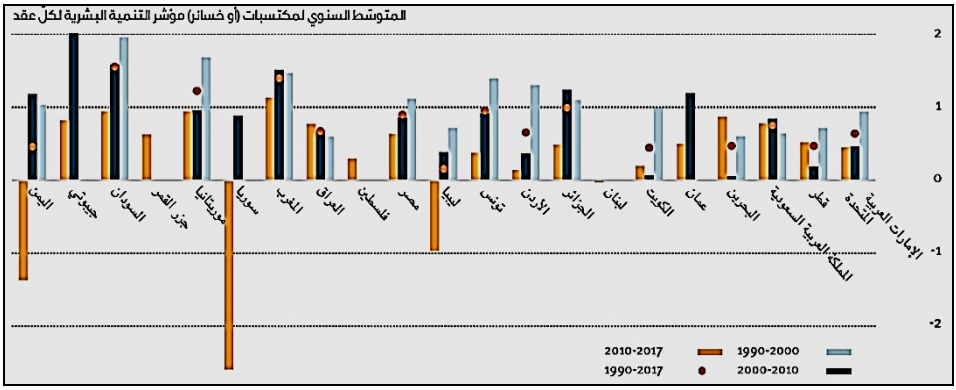

المصدر: تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2018، ورقة بحثية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة، و.م.أ، ص: 10 أنظر الموقع: http://www.arab-hdr.org

نلاحظ تباطؤ التقدم في المتوسط السنوي للتنمية البشرية في العديد من البلدان الموضحة منذ بداية العقد الحالي، والذي يفسر بالأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية التي شهدها العالم منذ بداية 2008، ومن أسبابه أيضا أن التقدم البشري المستمر من الطبيعي أن يترافق مع تباطؤ في دليل التنمية البشرية، نظرا إلى بلوغ أو اقتراب عدد من مكونات دليل التنمية البشرية للحد الأقصى له. وعموما تبقى انجازات التنمية البشرية في البلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل معرضة للانتكاسات بسبب الاختلالات الهيكلية لاقتصاداتها وأزمات الركود التي تصيبها، بالإضافة التي التوترات الاجتماعية والنزاعات في العديد منها مثل سوريا واليمن وليبيا. حيث يوح الشكل معاكس في مسار نمو دليل التنمية البشرية (تراجع في قيمته). أما

لبنان؛ والتي لا تشهد نزاعات داخلية عنيفة مباشرة، لكن نلاحظ أن هناك تراجع في دليل التنمية البشرية بها ويفسره تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 أن ذلك راجع لما أطالته تداعيات النزاع العنيف الدائر في الجمهورية العربية السورية، ونتج عنه أن استضافت لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري، ففي عام 2012 ،حلت سوريا في المرتبة 128 في دليل التنمية البشرية، لتصنف ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة .وبعد سنوات من النزاع، تراجعت في عام 2017 إلى المرتبة 155 لتصنف ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، والسبب الرئيسي هو انخفاض العمر المتوقع.

2.4 تطور مؤشرات التنمية البشرية المكملة الأخرى: بعد عرضنا لتطور مؤشر التنمية البشرية للبلدان العربية، نقوم بعرض أهم المؤشرات الأخرى المكملة له، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات كيفية تعبر عن جانب الحريات الاقتصادية والسياسية والمساواة وفرص التمكين فيها.

أ- **مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس:** ينكن توضيحه كما يلي:

الشكل رقم (04): تطور مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس في بعض البلدان العربية

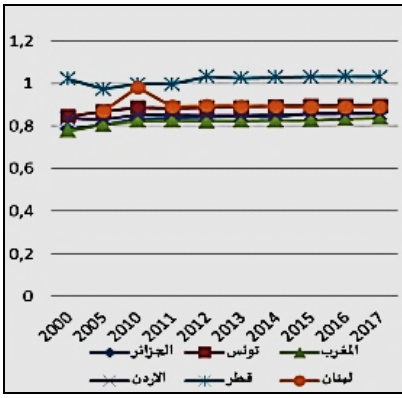

الدولة	تصنيف مؤشر التنمية البشرية (IDH)	الاناث الى الذكور في مؤشر (IDH)	ترتيب مؤشر التنمية الجنسانية (على المستوى العالمي)	ترتيب مؤشر التنمية الجنسانية (على المستوى العربي)
قطر	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.979	32	2
لبنان	2.تنمية بشرية مرتفعة	0.9	110	7
تونس	2.تنمية بشرية مرتفعة	0.891	116	9
الجزائر	2.تنمية بشرية مرتفعة	0.843	129	12
الأردن	2.تنمية بشرية مرتفعة	0.842	130	13
المغرب	3.تنمية بشرية متوسطة	0.828	132	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع هيئة الأمم المتحدة على: http://hdr.undp.org/en/data#

Source: Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +20), Region Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York, 2016. p: 72
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2283ESCWA_Women%20and%20Gender%20Equality%20in%20the%20Arab%20Region_Beijing20.pdf

نلاحظ من الجدول والشكل ارتفاع قيم التنمية البشرية حسب الجنس، وتتصدر دولة قطر قائمة الدول محل الدراسة بقيم مرتفعة جدا للتنمية البشرية حسب الجنس، وهذا ما يعني فعالية الخدمة المقدمة من الإناث في هذا البلد ومساهمتهم الكبيرة ضمن السياسات التنموية في بناء قيم المؤشر التي

تقترب من الواحد الصحيح وتتعداه (أي تصبح مساهمة الإناث أكبر من الذكور في بناء المؤشر فكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على تساوي الانجازات بين الجنسين ضمن أبعاد التعليم والصحة والدخل الفردي)، تليها لبنان، التي تنفذ استراتيجيتها التنموية القطاعية وفقا للمعايير الدولية، بما يحقق تنمية اجتماعية عادلة لحقوق الانسان، وتعمل على تنميته. أما باقي الدول تونس والجزائر والأردن والمغرب، فتنخفض فيها نسبة مساهمة الإناث إلى الذكور في بناء مؤشر التنمية البشرية ولكنها تمثل مستويات مرتفعة باستثناء دولة المغرب التي تبقى دائما في آخر الترتيب، وليست متأخرة كثيرا ضمن هذا المؤشر مقارنة بالمؤشرات السابقة، وهذا يفسر بحجم الجهود المبذولة من استراتيجيات وإصلاحات وسياسات تشريعية تتيح للإناث المساهمة في بناء الأبعاد الثلاثة للمؤشر.

ب- مؤشر الفوارق بين الجنسين: يقيس هذا المؤشر التفاوتات المحققة بين كل من الجنسين في مختلف الانجازات أو المشاركة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فكلما ارتفعت قيمته دل على تزايد اللامساواة في المجتمع، ويمكن الإشارة إلى واقعه في الجزائر وبعض البلدان العربية كما يلي:

الشكل رقم (05): تطور مؤشر المساواة بين الجنسين والدليل العالمي للفوارق بين الجنسين حسب البلد

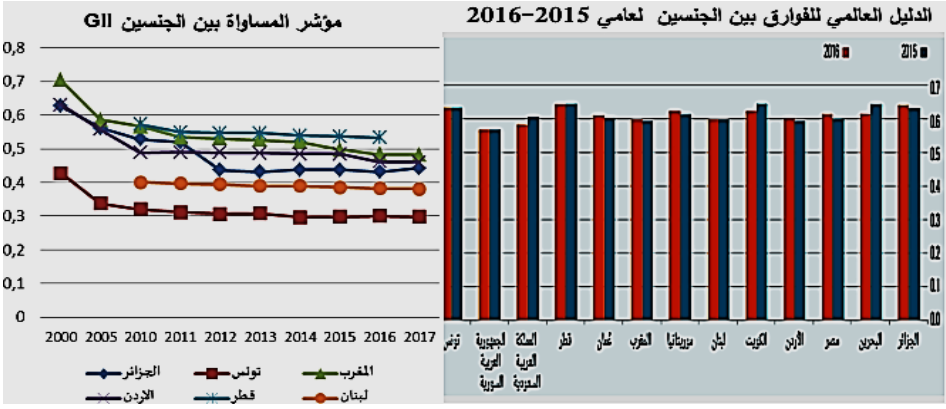

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع هيئة الأمم المتحدة على: http://hdr.undp.org/en/data#

ومسح **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016-2017، الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص 58 أنظر الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications

نلاحظ أن مؤشرات الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشهد مستويات متوسطة تتجاوز في بعض البلدان 0.6 من أصل الواحد الصحيح (01) كأقصى تقدير، وهي ليست بالمستويات العالية جدا، أما بمقارنة قيمه المؤشر خلال السنتين 2015

و2016 فإننا نلاحظ تحسنه في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات حيث تنخفض قيمته سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وهو ما يفسر بترقية الحقوق السياسية للمرأة والقضاء على عدة أشكال من التمييز بينهما خاصة في تمكينها المشاركة في المجالس الانتخابية وتوسيع فرصها في سوق العمل، ومن جهة أخرى تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والصحة والتمكين السياسي...الخ، وتجدر بنا الإشارة بالنظر إلى الشكلين، أنه من خلال المؤشرين يمكننا القول أن المنطقة العربية لا تزال تشهد تحديات كبيرة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو ما يتيح رفع معدلات البطالة بالنسبة للإناث بمعدلات أكبر من الذكور وذلك حسب ما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (06): معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية للفترة 2013–2017

المصدر: **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017–2018، الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2018، ص: 78 على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة أكبر منها بالنسبة للإناث في الجزائر وفي كافة البلدان الموضحة، وهو ما يتيح لنا بالضرورة بطالة للإناث أكبر منها لدى الذكور، وعند مقارنة هذه المستويات بين البلدان نلاحظ أن دولة قطر تشير إلى وجود فوارق أقل بين الجنسين ضمن حصص المشاركة في القوى العاملة ومستويات أقل في نسب بطالة الاناث، وهذا يفسر بفضل جهود الدولة القطرية لتوظيف المرأة في القطاع الخاص، خصوصا بازدهار نشاطات الاستثمارات

الاجنبية بها واتباع سياسة "تقطير" هذه المشاريع. كما أن المغرب تتيح أيضا فرصا أكثر لمشاركة الإناث في مختلف الميادين الاقتصادية خصوصا ومختلف فرص العمل الأخرى المتاحة عبر السنوات، فهي في ارتفاع مستمر والبطالة في انخفاض. أما بالنسبة للجزائر والأردن فتشير إلى وجود فروق ملحوظة في مشاركة المرأة في العمل وذلك بسبب زيادة خريجي الجامعات التي تشير النسبة الأكبر إلى الإناث، باعتبارهن يمثلن الجزء الأكبر من إجمالي الخريجين ويستحوذن على تخصصات أدبية وعلوم اجتماعية وإنسانية، هذه الأخيرة يتم توظيفها ضمن القطاع العام الذي يخلق مناصب عمل محدودة ضمن هذه التخصصات، ومن جهة أخرى مواجهة المرأة عدة تحديات تعيق انضمامها إلى القوة العاملة خصوصا القطاع الصناعي. وعموما يمكننا تفسير اختلاف نسب البطالة بين البلدان بسبب اختلاف التوجهات التنموية في كل بلد والنظام الاقتصادي المعتمد فيها (مثل اقتصاد قائم على الصناعة، الزراعة، النفط، رأس المال البشري)، وبالتالي مدى التوظيف الذي يحظى به الشباب في البلد في القطاعات المرتكزة عليها اقتصاداتها، بالإضافة إلى مدى التحكم في تنفيذ وترشيد وتسيير البرامج التنموية فيها.

جـ- دليل الفقر متعدد الأبعاد: بالإضافة إلى المؤشرات المكلمة السابقة، يعتبر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من أهم المؤشرات التي تعبر على أهم أوجه التنمية البشرية، فإذا كان مؤشر التنمية البشرية يقيس مستويات الانجاز ضمن أبعاده المختلفة، فإن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد يقيس أوجه الحرمان فيها، ويمكن الإشارة إلى مستوياتها في البلدان العربية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (07): دليل الفقر متعدد الأبعاد الأسري و للأطفال سنة 2017

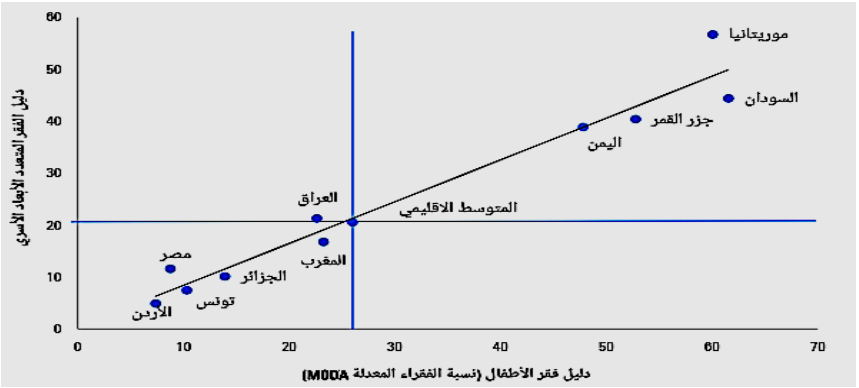

المصدر: التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد 2017، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص: 17 متوفر على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications

يشير الشكل إلى أن كل مجموعة من البلدان تتمركز وفق مستويات مختلفة، ويقسمها التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد إلى ثلاثة مجموعات وهي كما هي موضحة في الشكل، ويمكن شرحها كما يلي[20]: **المجموعة الأولى** (تتضمن البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر المدقع والفقر وتضم الأردن وتونس والجزائر ومصر)، **المجموعة الثانية:** (وتضم المغرب والعراق وهي تشير الى البلدان ذات المستويات منخفضة من الفقر المدقع ومتوسطة من الفقر)، **المجموعة الثالثة:** (وتضم جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن والتي تعبر عن مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر).

والملاحظ من خلال الشكل وجود علاقة وثيقة بين دليل الفقر للأطفال ودليل الفقر الأسري، كما يظهر أن البلدان في المجموعة الأولى والثانية تقعان فيلا تعاني مستوى أقل من المستوى الاقليمي المرجح الموضح لكل من دليل الفقر الأسري ودليل فقر الأطفال، أما المجموعة الثالثة فتقع أعلى هذا المتوسط الإقليمي المرجح لهذين الدليلين. فلا تعاني كل من الجزائر ومصر والأردن وتونس من الحرمان الشديد من الاحتياجات الاساسية للبقاء على قيد الحياة، مثل عدم وجود الكهرباء، وعدم الحصول على مياه للشرب داخل المسكن، وتظل التغذية والإسكان هما الأولويتان الأكثر أهمية لقياس فقر الأطفال. كما تعتبر النزاعات العامل الأكثر تأثيرا على الأوضاع الاجتماعية في العديد من البلدان، وعلى فرص الحصول على الخدمات التعليمية والطبية والتغذية الكافية والمأوى اللازم.

5- الخاتمة

يعتبر السعي نحو تحسين المستويات المعيشية ضمن مختلف أبعاد الحياة هدف قديم وحديث تسعى لتحقيقه جميع المجتمعات عبر الأزمنة المختلفة، لكن استحدثت وتعددت له عدة مفاهيم ومناهج واستراتيجيات لتحقيقه، وأصبح يطلق عليه مفهوم التنمية البشرية ثم بعد ذلك مفعوم التنمية البشرية المستدامة، وقد أطلقت له منظمة الأمم المتحدة مؤشرا لقياسه ضمن برنامجها الإنمائي عرف بمؤشر التنمية البشرية IDH، كما تقوم بإعداد تقارير سنوية لترتيب الدول وفقه، بل توسع هذا المفهوم أكثر لتربطه بجمله من التحديات الراهنة المعاصرة التي تسعى لتحقيقها كافة الدول والمتمثلة في حزمة الأهداف الانمائية وأهداف التنمية المستدامة، وبغرض دفع عجلة التنمية البشرية من جهة وتحقيق الأهداف العالمية المعاصرة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة، قامت العديد من حكومات دول العالم ودول المنطقة العربية خصوصا بتخطيط وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات التنموية، وتكثيف الجهود الانفاقية نحو ما يحقق التنمية المنشودة، كان من أهم نتائجها الأولية أن حققت تحسنا ملحوظا على مؤشراتها للتنمية البشرية.

ومن خلال بحثنا وبعد عرضنا لمفهوم التنمية البشرية والتطور التاريخي لمؤشراتها، والتعرف على أهم الاستراتيجيات التنموية الموضوعة لبعض البلدان العربية خصوصا ما يعتني منها بالعنصر البشري، وتحليل أهم مؤشرات التنمية البشرية بها، نقدم جملة من النتائج التالية:

- يشير مفهوم التنمية البشرية إلى كل ما يحسن من المستوى المعيشي للأفراد ويحارب الفقر سوآءا ما تعلق بجوانب التعليم والصحة والدخل أم إتاحة الفرص أمام الفرد ضمن الجوانب السياسية والاقتصادية وتمكينه من المشاركة فيه، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين، ومحاربة كل أبعاد الفقر؛

- سارعت العديد من الدول العربية مثل الجزائر وتونس والمغرب وقطر والأردن ولبنان بوضع استراتيجيات تنموية في إطار سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما يحقق مستويات هامة من التنمية البشرية حسب ما يوضحه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وقد كان لجانب رأس المال البشري وضرورة تنميته حيزا هاما ضمنها، بتكثيف مجهوداتها نحو ترقية التعليم والصحة وتطور أنظمتها وقطاعاتها في هذا المجال، من أجل تلبية احتياجات الكوادر البشرية بها ورفع جودة الحياة فيها؛

- كنتيجة للجهود الانمائية للعديد من الدول العربية، شهدت مؤشرات التنمية البشرية بها تحسنا ملحوظا في كل من الجانب التعليمي والصحي، وشهدت تعزيزا أعلى للمساواة بين الجنسين والمشاركة في القرارات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى قدرتها على الحد الفقر وتحقيق مستويات منخفضة فيه؛

- يعتبر التحسن في التنمية البشرية بمختلف عناصرها متفاوتة المستويات والفعالية بين مختلف البلدان، نظرا لطبيعة الاستراتيجيات المعتمدة في كل بلد ومرتكزاتها والأهمية التي تعطيها لجانب التنمية البشرية منها من جهة، وتباين حجم النفقات الحكومية الموجهة لها من جهة أخرى. بالإضافة إلى اختلاف الظروف السائدة والنظام الاقتصادي المعتمد في كل بلد، حيث أدت النزاعات الداخلية للعديد من البلدان العربية إلى تراجع في قيم مؤشرات التنمية البشرية بها.

التوصيات: من أهم توصياتنا لهذا البحث هو ضرورة الاهتمام أكثر بوضع استراتيجيات تنموية يكون فيها الإنسان محورا رئيسيا منها، لاسيما البلدان التي شهدت تحسنا ضمن مؤشرات التنمية البشرية بمستويات ضعيفة (مثل المغرب)، مع وجوب القضاء على التحديات والعراقيل التي قد تواجهها من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة للأجيال القادمة.

الهوامش:

[1] **UNDP**: **United Nations Development Programme**

[2] **HRBA**: **Human Right Based Approach**.

[3] عزة محمد حجازة: "**أثر الحوكمة على التنمية البشرية في البلدان النامية (حالة الدول العربية)**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص: 05.

[4] إيمان حيولة: "**التعليم العالي وتحديات التنمية البشرية"، حالة الجزائر 1990–2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 08،جامعة يحي فارس –المدية، الجزائر، جوان2017، ص: 112.

[5] **HDI**: **Human Development Index**.

[6] Swarup Santra: "**Is Human Development Index (HDI) a reector of quality of air? A comparative study on developed and developing countries**", International Journal of Scientific and Research Publications, Vol 4, Issue 2, (February 2014), p: 01.

[7] Claudiu CICEA : "**Econometric Perspective Between Healthcare System And Human Development Index**. **An International Comparative Analysis** "Proceedings Of The 6th International Management Conference "Approaches In Organisational Management" 15-16, November 2012, Romania, p: 405.

[8] Issam A.W. Mohamed: **Measuring Poverty and Human Capital Development in Sudan**, Munich Personal RePEc Archive. No MPRA Paper, 32560,2010, p:11 (posted 11/08/2011). Aviable: http://mpra.ub.unimuenchen.de/32560/ (accessed 08 23, 2017).

[9] سعيدة بورديمة: "**التنمية البشرية ومؤشرات قياسها –دراسة حالة الجزائر–** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص: 168.

[10] حفيظ بوضياف: "**أثر النفط على التنمية البشرية العربية**"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، 28 (01)، جامعة الجلفة، ص: 328.

[11] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة **UNDP**، **تقرير التنمية البشرية لسنة 1994**، ص: 04، متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org/en/global-reports (2019/11/11)

[12] علي بطاهر وشهرزاد زاوي: "**واقع تحديات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 06، العدد03، الجزائر، 2014، ص: 46.

[13] Leandro prados de la escosura: **World Human Development**: **1870-2007**, **European Historical Economics Society**, EHES Working Papers in Economic History, (by Cambridge of university press), N° 34, United-Kingdom, january 2013, pp: 7, 8.

[14] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة **UNDP**، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2010**، ص: 220. متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org/en/global-reports (2019/11/11)

[15] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة **UNDP**، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2010**، ص: 219. متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org/en/global-reports (2019/11/11)

[16] التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، 2015، ص ص: 139-145 متوفر على الموقع:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

[17] رؤية قطر 2030، حكومة قطر الإلكترونية، أنظر الرابط:
https://portal.www.gov.qa/wps/portal/topics/Employment%20and%20Workplace/Qatar%20National%20Vision%202030/!ut/p/a0/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNHH0tTEKDfJwsDDy9PUxN_dyNjA3cDfSDE4v0C7IdFQGhYY8N/?changeLanguage=ar

[18] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018 صندوق النقد العربي، ص ص: 41-42 متوفر على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

[19] المرجع نفسه، ص: 38

[20] **التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد 2017**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص: 15. متوفر على الموقع:

https://www.unescwa.org/ar/publications/